

نص بيان م.ت.ف. بشأن المبعدين الفلسطينيين ادانة وتعليق المفاوضات

طرده عن الارض الفلسطينية، وحتى يتمكن شعبنا من انتزاع حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال.

ان قرار الابعاد سيؤدي الى وقف عملية السلام ولا يمكن استئناف المفاوضات الا عندما يفرض المجتمع الدولي على اسرائيل احترام اتفاقية جنيف. فالمنظمة ترفض مواصلة المفاوضات تحت ظل العقوبات الجماعية والارهاب والابعاد.

ان مسؤولية المجتمع الدولي اعادة فرض احترام اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وستدعو المنظمة الى اجتماع فوري لدول الطوق العربية، خلال الايام المقبلة، من اجل اتخاذ موقف موحد للرد على سياسة حكومة رابين التي قادت الى افشال عملية السلام، وكذلك التوجّه الى مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات التي تكفل وقف هذه الانتهاكات الخطيرة ولضمان عودة المبعدين من أبناء شعبنا الى أرضهم ووطنهم.

ان قرار حكومة [رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق] رابين، بابعاد اربعمئة مواطن فلسطيني هو تعبير عن استمرار سياسة ارهاب الدولة والعقوبات الجماعية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي واتفاقية جنيف [الرابعة للعام ١٩٤٩] التي تحرم سياسة الابعاد.

وقد اقدمت حكومة رابين على هذا الاجراء الفاشي رغم التدخلات الدولية الواسعة من جانب الادارة الاميركية والمجموعة الأوروبية وروسيا ومصر، مؤكدة، بالتالي، اصرارها على المضي في رفض احترام الشرعية الدولية وفرض قانون الارهاب والقمع كاسلوب وحيد في التعامل مع شعبنا داخل الاراضي المحتلة وخارجها.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر هذه الخطوة الارهابية تصعيداً نوعياً جديداً تلجأ اليه حكومة رابين ضد شعبنا ومناضليه، وسوف يواجه شعبنا هذا التصعيد بالمزيد من الصمود والتصدي والاصرار على مقاومة الاحتلال وأساليبه الاجرامية حتى يتم

[وفا، تونس، ١٨/١٢/١٩٩٢]



مجلس الامن الدولي يقر العودة الفورية للمبعدين الفلسطينيين

[نص قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ بشأن العودة الفورية للمبعدين الفلسطينيين].

المتحدة، واذ يؤكد، من جديد، قراراته ٩٠٧ للعام ١٩٨٨ و ٦٠٨ للعام ١٩٨٨ و ٦٣٦ للعام ١٩٨٩

مجلس الامن الدولي اذ يعيد الى الازهان التزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم